



56

العقل العربي

تأليف: رافائيل باتاي

ترجمة: علي الحارس

الفصل الرابع عشر

تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

1. تسوية الصراعات

إن مجتمعا تكثر فيه الصراعات لا بد أن يقوم بتطوير آليات لتسوية الاختلافات التي بإمكانها تدمير النسيج الاجتماعي بأكمله إذا خرجت عن السيطرة. وكانت الوساطات على مستوى القبائل والقرى هي الطريقة التقليدية لتسوية الخلافات في العالم العربي طيلة قرون مضت، وتم تبني هذه الطريقة في تاريخه المعاصر لتسوية القضايا السياسية والعسكرية داخل الدول العربية وبين بعضها البعض.

طالما حظي، ولا يزال، دور الوسيط بأهمية مصيرية في تسوية الصراعات في مجتمع القبيلة والقرية. ففي أي صراع يشعر أطرافه أن سمعتهم على المحك، وأن التنازل عن أي شيء، وإن صغر، سوف يقلل من شأنهم وكرامتهم، حتى أن اتخاذ الخطوة لإنهاء صراع ما سوف ينظر إليه كعلامة على ضعف مما يؤدي تاليا إلى ضرر كبير يصيب سمعة العائلة؛ ومن هنا يكاد يستحيل أن يصل العربي إلى اتفاق في لقاء مباشر مع غريمه. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما توارثه العرب من الميل إلى التفرع والتشجيع اللفظي المبالغ به، فإن أي مواجهة مباشرة بين غريمين يرجح أن تؤدي إلى تفاقم النزاع بدلا من أن تشكل خطوة في طريق التسوية.

من هنا تكون وظيفة الوسيط أن يفصل أولا بين المتقاتلين، ويحول دون توفر الإمكانية المادية لاستمرار الصراع، ويجبرهما على وقف القتال، وذلك دون جرهم إلى وضع يجلب لأي منهما عار مظاهر الضعف أو الاعتراف بالهزيمة. وبعد توقف القتال الفعلي، يفرض حضور الوسيط ممنوعات على الطرفين قد تتلخص في الامتناع عن الإساءة اللفظية على الأقل،

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

دون الحديث عن مطالب ومكانة كل طرف. إن دخول الوسيط في نزاع ما يحمل التأثير الرادع ذاته حينما لا يكون الطرفان وصلا إلى مرحلة القتال بالأيدي ولم يتجاوزا مرحلة العداء غير الفعال. إن هذا التأثير الرادع ينبع من الاحترام الذي يحظى به الوسيط من قبل طرفي الصراع. وبازدياد هيبة الوسيط وعمق احترامه. تزداد فرص نجاح جهود الوساطة.

من هنا. يسند دور الوسيط في العديد من أنحاء العالم العربي بشكل تقليدي إلى أعضاء من مجموعة ذات نسب خاص يمنحها مكانة عالية. فعلى سبيل المثال: تكون مهمة صناعة السلام لدى عشائر جنوب العراق مسندة إلى طبقة (السادة) الذين يتمتعون بمكانة نبيلة قائمة على القبول العام بنسبهم الذي يرجع إلى النبي محمد عبر ابنته فاطمة؛ وهذه الطبقة موزعة على كل قسم من أقسام هذه القبيلة. لكنها لا تشارك في القتال ولا يتضمنها طلب الثأر. ولكنها تلعب دورا فعالا في صناعة السلام.

وفي شمال أفريقيا يؤدي (المرابطون) الوظيفة ذاتها. وهم أشخاص مقدسون يحظون بسمعة قوامها فعل الخير والمعجز. ففي منطقة القبائل في الجزائر ورث السكان هناك التقاليد العربية مع أنهم من البربر. فتجد المرابطين يتدخلون فور وصول القتال إلى مرحلة تهدد بسقوط ضحايا. وعندها يتوقف القتال. وتبدأ عملية توسط تأخذ الكثير من الوقت؛ وهذا يمكن الطرفين من وقف القتال دون عار أو عيب. وهذا يمثل «باب» طريق مشرف للخروج من حالة النزاع. وغالبا ما يحاول المرابطون أن يجدوا خلال توسطهم خطأ عند الطرف الذي يسعون إلى الحصول على عفوه. وذلك لتحقيق التوازن وتجنب الطرف الآخر الوقوع في حالة إذلال تام.

ولا حاجة هنا للقول بأن الوسيط يجب أن يكون شخصا لا شك في حياديته. وهذا يعني أنه يجب أن لا يكون أقرب نسبا إلى أحد طرفي الصراع من الآخر. كما يجب أن يتمتع بمنزلة عالية لا يتمكن أي من الطرفين أن يمارس ضغطا عليه بوجودها. ومن المفضل أن يكون الوسيط ثريا. وذلك لمحو أي شبهة قد تتهمه بتعاطي الرشوة. وبالمجمل؛ فإن الوسيط

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

المثالي هو رجل يؤهله وضعه لخلق رغبة لدى المتخاصمين للتجاوب مع ما يأمله منهم، ويتأتى هذا الوضع من شخصيته ومكانته واحترامه وثروته ونفوذه و... الخ.

يحاول الوسيط أن يمارس دائما أي نفوذ شخصي يمتلكه على المتخاصمين من خلال استحضار رغبات مفترضة لأشخاص ينبغي على أحد المتخاصمين احترامهم: ففي سبيل إقناع شخص ما كي يتخلى عن وضع اتخذه، أو يعدله على الأقل. كثيرا ما يلجأ الوسيط إلى القول: «افعل ذلك لخاطر أبيك»، أو يذكر بدلا عن الأب: الإخوة وبقية الأقارب، الجيران، الأصدقاء، وما أشبه. إن طريقة الإقناع هذه التي تسري على كلا الطرفين، دائما ما تكون مثمرة، وإن تطلب ذلك الصبر على تكرار الطلب مرارا.

من أين يأتي التأثير الأخاذ في هذه الحجة؟ أو لتساءل: ما هو معنى مفهوم عمل شيء ما «لخاطر» شخص أو فكرة مجردة كـ«إحلال السلام في القرية». من الافتراضات المهمة التي تقف خلف ذلك هو أن كل شخص يتوجب عليه وفق علاقة القرابة أن يتصرف بنمط يرضاه أقاربه، وثمة افتراض آخر هو أن أقاربه، وبالأخص من كان يفوقه سنا منهم، مهتمون بتسوية أي صراع تقع عشيرتهم طرفا فيه، وذلك لأن كل صراع يجلب خطرا محتملا يهدد سمعة العائلة. ويرى افتراض ثالث أن تخفيف أحد الطرفين من حدة موقفه يعتبر مظهرا من مظاهر الكرم، وهذا بدوره يترك انطبعا حسنا عن سمعة عشيرته. إن تلك الافتراضات الثلاثة لا يصرح بها طبعا، ولكن الجميع يعلم بوجودها ولا شك في تقبلهم لها باعتبارها أحكاما جارية لا نقاش فيها، وتتمتع صيغة «افعل ذلك لخاطر (س)» بقوة أخلاقية عظيمة وتمارس ضغطا نفسيا كبيرا على طرفي النزاع.

عندما تنجح إحدى التقنيات في سياق ما، غالبا ما يصار إلى تطبيقها في السياقات الأخرى. لذا تجد أن مقولة «افعل ذلك لخاطر (س)» لا يقتصر استعمالها في النزاعات، وإنما حتى في المساومة على سعر سلعة ما، وربما بسبب هذه الميزة يعتبر الوسيط عنصرا لا غنى عنه في الغالب عندما لا يريد المرء أن يتعرض للغش في السوق. ومن الواضح أن

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

عملية المساومة شديدة الشبه بعملية تسوية النزاع: ففي المساومة نزاع حول السعر، وهذا يستدعي دور الوسيط. ونظرا لأن المجتمع التقليدي الصغير يعرف فيه البائع والشاري بعضهما البعض، فهذا يعني أن كلا منهما يعرف الأفراد الذكور في عائلة الآخر. وفي مثل هذه الظروف يكون التماس الشاري لتخفيض السعر من البائع عبر استخدام صيغة «لخاطر أبيك» أمرا معقولا. وذلك لأنها تضع عملية البيع والشراء في نفس منزلة عملية تسوية النزاع. وبالمقابل، قد يلتمس البائع من الشاري أن يزيد السعر الذي اقترحه «لخاطر أبيك» أو حتى «لخاطر أبي». وإذا كان الفرق لا يزال كبيرا بين السعر الذي طلبه البائع وما اقترحه الشاري، سيعرض أحدهما سعرا آخر «لخاطر أبيك» أو ببساطة: «لخاطرك». وتأخذ هذه اللعبة أشكالا عديدة تجمعها صفة عامة وهي أنها لا تؤدي إلى نهاية ناجحة لعملية المساومة فحسب، وإنما تعزز العلاقة الشخصية بين الطرفين.

ثمة تعبير مميز عن تلاحم القرابة يظهر عند اندلاع الصراعات، وببينه فيكتور أيوب اعتمادا على ملاحظاته التي استقاها من قرية لبنانية درزية:

إن التساؤل عن أحقية ادعاء مقابل ادعاء آخر ليس ذا أهمية قصوى ما دام الاهتمام منصبا على التزام الفرد بتقديم الدعم المطلوب. ولهذا فإذا تشاجر أعضاء من عائلتين مختلفتين، فإن كلا من الفريقين له أن يتوقع قدوم الدعم (أو الحياد على الأقل) من الآخرين الذين يشتركون معه في النسب¹.

وبإمكاننا أن نعمم هذه الملاحظة فنقول أن الالتزام بتقديم الدعم إلى القرابة عند الشجار مع شخص غريب عنها هو أمر يوجد على امتداد العالم العربي، وذلك دون التأثير بصحة موقف الطرف المدعوم أو عدمها.

ونجد النفسية ذاتها وهي تظهر من خلال أفعال الوسطاء. فهم أيضا:

(1) فيكتور أيوب: تسوية الصراع وإعادة تنظيم التنظيم الاجتماعي في قرية لبنانية: مجلة التنظيم الإنساني (ربيع 1965): ص 13.

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

لا يبدون اهتماما بتحديد المذنب والبريء في النزاع. أو المحق والمخطئ في ادعائه. إنهم يتوسطون. ولكنهم لا يحاكمون أو يقاضون¹.

وفقا لهذا، فإن وصول القضايا إلى المحكمة وصدور الحكم فيها لا ينفي الحاجة إلى الوساطة؛ بل على العكس، إذ لا يفضي حكم المحكمة إلى المصالحة بين الفريقين، وفي سبيل عودة السلام واستمرار تكاتف الجماعة ينبغي استمرار الوساطة إلى حين إنجاز المصالحة، ومن الطبيعي أن يكون صدور حكم المحكمة عقبة في وجه هذه المهمة. ولهذا لا يتفاجأ المرء حين يلاحظ الممانعة القوية للجوء إلى المحاكم²، إذ يوجد دوما طرف ثالث جاهز للتدخل بين طرفي شجار، أو عندما تضرب الأم ابنها، أو في نزاعات الجيران؛ فكل واحدة من هذه الحوادث تعتبر وضعا صراعيا يدعو إلى تدخل وسيط خارجي.

ولما كان التوسط في النزاعات ميزة مهمة من ميزات حياة القرية، ينبغي توفير الترتيبات الملائمة لعمله، ويدخل في ذلك دار الضيافة التي لا تقتصر على ما يوحي به اسمها، وإنما تشكل ملتقى لرجال القرية، ومجلس أعيان لكبار السن، ومحكمة تبت فيها القضايا الداخلية.

لا يدخل التحاكم في النزاعات القروية ضمن الشؤون القضائية البحتة؛ ففي الحقيقة، تمر إجراءات التحاكم غالبا ضمن قنوات أخلاقية وعرفية أساسا؛ إذ تستند شرعية محكمة كبار السن نفسها إلى مكانتهم العرفية. وتجري مثل هذه المحاكم بلقاءات للتسوية ضمن دار الضيافة، ويحضرها كل معني بشؤون القرية وفق الأعراف، وهذا يعني أن كل الرجال سيحضرون باستثناء الشباب؛ ثم يصدر الحكم ويقبل به المتنازعون وأقرباؤهم، ويصبح نافذا دون وسائل قضائية لفرضه، وذلك لأنه ما أن يصدر حتى يمثل واجبا أخلاقيا وعرفيا، ومن هنا تشكل التقاليد والأعراف أساسا قوية للتحكم بالمجتمع.

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

إن وظيفة الوسيط لا تقتصر على التوسط في النزاعات؛ إذ تبرز الحاجة إلى وسيط للحيلولة دون التعرض للغش في السوق. وفي البحث عن وظيفة والعمل بها. وحل الصراعات والمنازعات القضائية. والحصول على قرار قضائي. والتسريع بالإجراءات الحكومية. وتأسيس نفوذ سياسي والمحافظة عليه. والتدخل في المعاملات الحكومية. والعثور على زوجة مناسبة. وفي ما يخص الباحثين الاجتماعيين: العثور على من يقابلونه وإقناعه بالحديث معهم. وفي القرى والبلدات يتولى الزعيم. وهو من يتزعم عشيرة كبيرة ويتمتع بقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. الوظيفة المهمة المتمثلة في التوسط بين الأسر وحتى الأفراد. ليحول بذلك دون لجوء المتخاصمين إلى محاكم الدولة.

ثمة وظيفة أخرى يؤديها الوسيط في حل الصراع القائم بين امرأة تطلب الطلاق وزوج لا يقبل بذلك. فوفق الشريعة الإسلامية بإمكان الرجل تطليق امرأته بسهولة. وكل ما عليه فعله أن يقول «أنت طالق» بحضور شاهدين؛ أما المرأة فليس لها مثل هذا الحق في الشريعة. وليس أمامها إلا الهروب من بيت زوجها إلى بيت والديها؛ ويوجد سبيل آخر بالإضافة إلى ذلك عند القبائل العربية. حيث تلجأ الزوجة إلى عملية تطلب بموجبها من وسيط أن يمثلها ويناقش مشكلتها مع زوجها. وفي قبيلة أولاد علي في صحراء مصر الغربية. وهي قبيلة شبه رعوية. يمكن للمرأة أن «ترمي نفسها» على رجل محترم في القبيلة مما يفرض عليه أن يقدم لها ملجأ ويتفاوض مع زوجها لتطليقها. ويعتمد نجاح الوسيط في التطليق بشكل أساسي على مكانته في الجماعة وما يفرضه ذلك من تأثير على الزوج؛ لذلك ينبغي على المرأة الحذرة أن تختار زعيماً قبلياً. لا قروبياً. أو رجلاً محترماً لأسباب دينية. وهنا نذكر أن الوسيط إذا عجز عن إقناع أهل المرأة برد مهرها إلى زوجها وأصر الزوج على استرجاعه. قد يضطر الوسيط نفسه إلى دفع المهر. لهذا فإن المكانة المشرفة التي يحظى بها الوسيط تجلب معها مخاطرة مالية كبيرة.

لقد قيل عن الدور التقليدي للوسيط والتوسط في المجتمع العربي التقليدي ما يكفي لجعلنا نتوقع أن هذا الدور يمتد إلى الحياة السياسية؛ وبالفعل. تطبق طرق حل الصراع

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

هذه بشكل مستمر وعلى نطاق واسع للتعامل مع الخلافات السياسية بين الدول العربية. أو بين جانبيين متعاضدين ضمن دولة واحدة. وفي هذا المستوى أيضا ينبغي على الوسيط أن لا ينتمي إلى أحد الفريقين وأن يتمتع بالمكانة والنفوذ والقدرة على التماس نهاية الصراع لأجل المصلحة العليا المتمثلة بالوحدة العربية. ويمثل التوسط الخارجي جزءا لا يتجزأ من الوعي السياسي العربي إلى حد أن الصراع إذا ما اندلع فلن يطول دون طلب أحد طرفي الصراع لوساطة طرف خارجي. أو أن يتوسط أحد القادة العرب من غير المتورطين بالصراع من أجل العودة إلى حالة الأخوة والوحدة بين العرب. وتكثر الأمثلة على ذلك في فترة ستينيات القرن العشرين التي كان العالم العربي فيها تتجاذبه الصراعات؛ وسنكتفي من الأمثلة باثنين: التوسط بين الملكيين والجمهوريين في اليمن، وبين الحكومة الأردنية والفصائل الفلسطينية في الأردن.

في سبتمبر 1964 انعقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية، وحينها كان قد مضى عامان على بداية الحرب الأهلية في اليمن بين الملكيين والجمهوريين. وكان من بين الأمور المطروحة على جدول النقاش في المؤتمر الذي حضره الفريق عبدالله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية: «الدعم المالي والمعنوي لجمهورية اليمن». وفي الخامس من سبتمبر قدم عبدالخالق حسونة، أمين عام الجامعة العربية، تقريرا مطولا تطرق فيه إلى المشكلة اليمنية وحث المؤتمر على حلها في سبيل تمكين الدول العربية من مواجهة التهديد الملح للامبريالية والصهيونية. ومع ذلك، خصص المؤتمر كافة جلساته تقريبا لمناقشة قضية فلسطين، وأنهى جلساته دون التوصل إلى قرار حول المشكلة اليمنية. وفور انتهاء المؤتمر، قام الأمير فيصل آل سعود، ولي العهد السعودي، بزيارة خاصة إلى الرئيس المصري جمال عبدالناصر، واتفق معه على إجراء عدة لقاءات للوصول إلى اتفاق حول تلك المشكلة، وكان أن تمت هذه اللقاءات خلال أيام قلائل، وخلصت إلى بيان صدر في 14 سبتمبر 1964، وجاء فيه أن السعودية ومصر اتفقا على التوسط بين الطرفين المتحاربين في اليمن، وذلك لتهيئة الجو الملائم لحل المشكلة بالوسائل السلمية؛ كما

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

جاء فيه أن السعودية ومصر أقيتا على عاتقهما مسؤولية التعاون لحل النزاع اليمني، وأنهما مصممتان على إنهاء التوتر العسكري الحالي. وبالإضافة إلى ذلك: احتوى البيان بندا ثالثا لا يمت بصلة بحرب اليمن. وهو أن السعودية ومصر مصممتان على التعاون في كافة المجالات، وتبادل الدعم في كافة الظروف السياسية والمادية والمعنوية. وفي اليوم التالي نشرت صحيفة الأهرام شبه الرسمية نص البيان.

يلاحظ المراقب في هذه الحركة أنها اتخذت للتوسط بين جانبيين. على الرغم من أن أحدهما (الملكيين) كان يتلقى دعما وتسليحا من السعودية، وأن الآخر (الجمهوريين) كان مسنودا بوحدات من الجيش المصري. وكما كانت التوقعات، لم يتم تنفيذ الاتفاق لأن عبدالناصر أصر بعدها على أن الحاكم اليمني المخلوع (الإمام البدر) وأسرته لا مكان لهم في الحكومة القادمة، وأن يبقى الحكم الجمهوري، وهما أمران رفضهما فيصل بالإصرار ذاته. وكان هذا الخلاف متوقعا منذ انعقاد المحادثات بين مصر والسعودية؛ ولكن الطرفين لم يستطيعا مقاومة إغراء تولي دور الوسيط بحسب ما تفرضه التقاليد العربية.

في الثاني من نوفمبر من العام ذاته، وفي مؤتمر سري جمع الملكيين والجمهوريين، تم الاتفاق على قرار لوقف إطلاق النار يبدأ تنفيذه في الثامن من نوفمبر. وتضمن الاتفاق بندا ينص على عقد مؤتمر وطني للفريقين في الثالث والعشرين من الشهر ذاته. صمد وقف إطلاق النار يومين استأنف المصريون بعدها قصف مواقع الملكيين، ولم ينعقد المؤتمر المنشود. لكن الإمام البدر عبر عن أمله بأن يقوم الأمير فيصل بالترتيب للمؤتمر مع عبدالناصر؛ وبهذا وضع ثقته بحصول توسط خارجي.

استمرت السعودية في دعمها للملكيين، وبدأ أن المصريين ينوون تعزيز وجودهم العسكري في اليمن. ووصل التوتر بين السعودية ومصر حدا غير مسبوق في يوليو 1965؛ ففي الثاني والعشرين من هذا الشهر هدد عبدالناصر باستعمال القوة ضد السعودية، و«قصف قواعد العدوان» فيها. لكن تخفيفا، أو انعكاسا، للخلاف، حدث في 22 أغسطس

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

عندما وصل عبدالناصر إلى جدة للتباحث مع الملك فيصل حول سبل استعادة السلام في اليمن. وفي الرابع والعشرين من الشهر ذاته. وقع الزعيمان اتفاقاً يتم التحضير بموجبه لانسحاب كافة القوات المصرية من اليمن. وإيقاف كافة أشكال الدعم العسكري السعودي. وتشكيل قوة من البلدين لدعم «لجنة سلام» مشتركة. وشدد نص الاتفاق على أن الزعيمين قد استكشفاً آمال «كافة ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية». وأن غاية الزعيمين تكمن في تمكين «الشعب اليمني من ممارسة إرادته الحرة مما يوفر جواً من السلام»: وبهذا لم يصدر الزعيمان حكماً أو قراراً. وإنما قاما بالتوسط فقط. كما أعلننا عن إجراء استفتاء في اليمن في موعد لا يتجاوز 23 نوفمبر 1966. وأن يعقد في 23 نوفمبر 1965. أي قبل الاستفتاء بعام. «مؤتمر انتقالي» يضم في عضويته خمسين ممثلاً عن كافة القوى الوطنية والشرعية. وذلك بعد استشارة الفصائل اليمنية المختلفة.

في 9 سبتمبر 1965. اتفقت مصر والسعودية على إنشاء لجنة سلام مشتركة للإشراف على تطبيق شروط السلام بين الملكيين والجمهوريين. وانهقد ما دعي بالمؤتمر الشعبي للجمهوريين في جناد في 20 أكتوبر. وخلص إلى قرار يدعو إلى اختيار لجنة مكونة من 9 أشخاص يمثلون وفد الجمهوريين في المؤتمر المقرر انعقاده في 23 نوفمبر.

انهقد المؤتمر المنشود في نوفمبر وديسمبر 1965؛ وشارك فيه 25 جمهورياً و20 ملكياً. بالإضافة إلى 5 ممثلين عن اتحاد القوى الوطنية اليمنية المدعوة بـ«القوة الثالثة». وبالرغم من أن المؤتمر استمر لأربعة أسابيع. فإن المؤتمرين لم يعقدوا غير ثلاث جلسات رسمية؛ وبعد ستة أيام على افتتاحه كانت هنالك تقارير عن عجزه عن التوصل إلى نتيجة. وفي 24 ديسمبر. تم تأجيل الجلسات إلى أجل غير مسمى. واتهم كل طرف الآخرين بمغادرة الاجتماع مما أدى إلى تعليق أعمال المؤتمر. بمواجهة هذا الطريق المسدود. قدم عبدالرحمن الأرياني. رئيس الوفد الجمهوري. التماساً لفيصل وعبدالناصر يطلب منهما فيه المساعدة لأنهما «الوحيدين» اللذين يتبوأن موقعا يمكنهما من حل المشكلة. لكن

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

الحرب استمرت. واستمرت معها المشاركة الفعالة للقوات المصرية التي استخدمت في بعض الأحيان أسلحة كيميائية ألقتهها قاذفات الاليوشن على القرى اليمينية.

في 11 يناير 1966، قدم اتحاد القوى الشعبية اليمنية التماسا لعبدالنصر وفيصل يطلب منهما فيه العون لعقد مؤتمر يضم كافة أطراف الشعب اليمني. وفي 8 مارس، أوصت لجنة السلام المشتركة بعقد المؤتمر الثاني في حرض. واقترح أمير الكويت أن تتوسط بلاده بين المصريين والسعوديين لصالح الشعب اليمني في 4 أبريل؛ وفي 16 مايو صرح أحد إخوة الملك فيصل بقبول السعوديين لهذه الوساطة؛ لكن المصريين رفضوا الاقتراح الكويتي في 20 مايو. والذي كان يتضمن رحلة مصرية كويتية مشتركة إلى السعودية للقاء الملك فيصل. لكن ذلك لم يوهن عزيمة الكويتيين فأعلنوا في 2 يونيو استمرار جهودهم للتوسط بين مصر والسعودية. وتلا ذلك زيارة في الأسبوع التالي لوزير الخارجية الكويتي إلى كلا البلدين. وعاد إلى جدة في 20 يونيو استكمالا لجهوده. وأعلن في 30 يوليو أن ممثلين عن البلدين سيجتمعون قريبا في الكويت لدراسة مقترحات جديدة لحل المشكلة اليمنية. وتم الاتفاق على مسودة حل يقوم على الاقتراحات الكويتية في 19 أغسطس. وعاد وفدا البلدين إلى حكومتيهما لاستحصال الموافقة على الاتفاق الأولي. وكانت هذه آخر مرة تتداول الأنباء فيها شأن المبادرة الكويتية.

قد يظن المرء أن ما أشرنا إليه من أحداث ستجعل اليمنيين لا يثقون بأية جهود وساطة أخرى تأتي من الدول العربية؛ لكن واقع الحال لم يكن ذلك. وكل ما حدث أن الدول العربية التي لم تكن قد تدخلت بعد طلب منها، أو عرض عليها، أن تقوم بدور وساطة. وفي حريف 1966، أعلن عن موافقة الجزائر على التوسط لدى مصر من أجل إيقاف التدهور في العلاقات مع الجمهوريين في اليمن. وأن سوريا والعراق والكويت قد وافقت أيضا على العمل لنفس الهدف.

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

أخيرا. جاءت هزيمة مصر على يد إسرائيل في حرب حزيران 1967 لتوفر دافعا لمصر كي تسحب قواتها من اليمن. وفي مؤتمر قمة الخرطوم الذي انعقد في 29 أغسطس 1967، وافقت مصر على الانسحاب من اليمن. وتعهدت السعودية بوقف دعمها للملكيين بعد إكمال انسحاب القوات المصرية. وبعد يومين تم تشكيل لجنة ثلاثية تضم السودان والعراق والمغرب لحل المشكلات التي تعترض مسيرة إنهاء الحرب. والإشراف على انسحاب القوات المصرية. وفي 14 سبتمبر أعلن راديو عدن أن القوات المصرية بدأت انسحابها من اليمن. لكن اللجنة الثلاثية غادرت إلى القاهرة في 4 أكتوبر بعد شكوى من وجود معوقات خطيرة تعترض طريقها.

في 5 نوفمبر 1967 أطيح بالرئيس السلال وحكومته. وتم تشكيل حكومة جديدة يترأسها مجلس رئاسي ثلاثي. وفي 7 ديسمبر اكتمل الانسحاب المصري من اليمن. وأوقفت السعودية دعمها المالي للملكيين. مع ذلك لم تؤد هذه الإجراءات إلى توقف الحرب أو جهود الوساطة؛ ففي ديسمبر 1967 حاصر الملكيون صنعاء واستمر القتال حول العاصمة عنيفا حتى يناير. وفي 12 يناير 1968. قدمت اللجنة الثلاثية مناشدة بوقف فوري لإطلاق النار. وفي 18 يناير. أنهت اللجنة أسبوعا من اللقاءات في بيروت بقرار يرجع الصراع اليمني إلى السعودية ومصر. وفي 22 يونيو 1968 دعا رئيس الوزراء اليمني العامري القادة العرب لبذل الجهود من أجل تحسين العلاقات بين اليمن والسعودية. بعد ذلك استطاع الجمهوريون أن يسيطروا على مجرى الأحداث بشكل تدريجي. وفي مايو 1970. أعلن عن اتفاق تسوية نهائي بين الملكيين والجمهوريين. وبموجبه يعود ثلاثون من قيادات الملكيين إلى صنعاء.

ثمة مثال آخر يبين على نحو أوضح الاعتماد العربي المستمر على التوسط. وهو السلسلة الطويلة من الجهود المبذول من قبل العديد من الدول والقادة العرب في سبيل إنهاء القتال بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية. وخلال عام من بدء هذا الصراع الحاد بدا للعيان أن نمطا يتكرر مرارا مع بعض التغييرات الصغيرة. وهذا النمط يتكون من المراحل التالية:

الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

1. تؤدي الاشتباكات بين الطرفين إلى دفع القادة العرب للدخول في وساطة.
2. نتيجة للوساطة، يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لوقف القتال.
3. الاتفاق على شروط تتواجد بموجبها الفصائل الفلسطينية في مواقع يحددها الأردن بالتفصيل.
4. انتهاك القرار من أحد الطرفين بزعم الطرف الآخر.
5. تجدد القتال، والعودة إلى المرحلة الأولى.

خلال 15 شهرا استمر خلالها الطور الدامي من الأزمة، كانت هنالك 15 وساطة خارجية لإعادة السلام، أي بمعدل وساطة في الشهر، وكل واحد من القادة العرب تدخل في وقت ما، ومع تزايد عدد الوساطات السابقة التي يتم التوصل فيها إلى اتفاق ثم ينتهك القرار فورا، لم تفتقر عزيمة القادة العرب في تجربة حظوظهم من خلال تطبيق هذا المنهج القديم لحل الصراع.

إن محاولات الوساطة في اليمن والأردن تقدم نمطا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسة العربية القديمة، والتي تطورت في الأصل ضمن مجتمع عشائري صغير، في العصر الحديث على نطاق واسع في حلبة صراع القوى العربية الكبرى، وذلك في الصراعات المسلحة والصدامات السياسية والدبلوماسية العربية-العربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتقاد القائم على أن المنهج المقبول الوحيد لحل الخلافات يكمن في توسط فريق ثالث يعمل مراسلا بين الفريقين حتى يرضيا بحله، إنما هو اعتقاد يحدد ويؤثر على سلوك القادة العرب في حالة الخلاف مع دولة غير عربية، ويبدو أن هذا السلوك يعكس العرف القديم الذي يعتبر الوسيط شرطا لا غنى عنه لحل الصراع دون مذلة.